

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونعوذ باللّه من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد ألا إله إلا اللّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. صلى اللّه عليه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فهذه مقالات كنت قد كتبتها في جريدة «المدينة» بعنوان «لا تكذب عليه متعمداً» أي على رسول اللّه ﷺ؛ تناولت فيها عديداً من الكتب والأبحاث والمقالات التي أحسن أصحابها في أشياء، لكنهم أساؤا في أهم جانب– بعد سلامة

العقيدة إنْ سَلِمَتْ لهم أيضاً!- ألا وهو التساهل العجيب في جانب حديث رسول الله ﷺ بذكر الموضوع والواهي والضعيف في مقالاتهم وأبحاثهم وتأليفاتهم.

ثم رأيت أن أفرد كتاب «الفتاوى الحديثية» لابن حجر المكي الهيتمي لما ناله من شهرة كبيرة بين أوساط طبقة من القراء الذين لم تكن صناعة الحديث من شؤونهم، ولهذا قلدوا المؤلف في ذكره للموضوعات والواهيات في كتابه الآنف الذكر، فكان لزاماً على مَنْ مَنَّ الله تعالى عليه بشيءٍ من المعرفة في علم صحيح الحديث وضعيفه أن يبين للناس الحق والصواب دفاعاً عن السنة المطهرة حشرنا الله وإياكم تحت لواء صاحبها محمّد صلى الله عليه وآله وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

من الكتب التي اشتهرت بإيراد الضعيف والواهي والمكذوب من الأحاديث مع جزم مؤلفيها بنسبة تلك الأحاديث إلى رسول الله ﷺ، وكأنهم غَفَلوا عن قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه عُثْمَان بن عفان ﷺ: «مَنْ قال عليَّ ما لم أَقُلْ فليتبوأ مقعده من النار» رواه أحمد، وغيره وهو حديث صحيح. أقول: من هذه الكتب المشهورة كتاب: «الفتاوى الحديثية» لابن حجر الهيتمي المكي- وليس هو ابن حجر العسقلاني صاحب «فتح الباري»- والذي مليء بالأحاديث المكذوبة على رسول الله ﷺ وآله وسلم.

١- فقد ذكر في (ص٩) حديثاً موضوعاً لفظه: «ليس أحد يدخل الجنة إلا أجرد أمرد إلا موسى بن عمران عليه الصلاة والسلام؛ فإن لحيته تبلغ سُرَّته... » وهذا مِنْ وَضْعِ جماعةٍ من الكذابين هُمْ: وهب بن حفص الحراني، ونوح بن أبي مريم، ومجاشع بن عمرو. ولهذا رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٥٧/٣) وأقره الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٧٠٤)، ووافقتهما في تحقيقي لكتاب «صفة الجنة» (٢٦١).

٢- وذكر في (ص٣٥) حديثاً مكذوباً لا شكَّ في وضعه، ولفظه: «إنَّ اللّه لطَّفَ الملكين الحافظين حتى أجلسهما على الناجذين، وجعل لسانه قلمهما، وريقه مدادهما»! وهذا من وضع أحد سُرّاق الحديث، وهو نعيم ابن مورّع العنبري، وقداتهم برواية أحاديث موضوعة، وانظر: «لسان الميزان» (٦/٢٢٢-٢٢٣). والحديث من مرويات «تاريخ أصبهان» (٢/١) لأبي نعيم. وفي الإسناد علل أخرى ليس هذا مقام توضيحها.

٣-في (ص٥٩) ذكر حديثاً موضوعاً جزم بوضعه الحافظ الذهبي، والحافظ ابن حجر العسقلاني وهو: «امسح برأس اليتيم هكذا إلى مُقدَّم رأسه، ومَنْ له أبٌ هكذا إلى مؤخر رأسه»!

وهكذا اللفظ الآخر: «الصبي الذي له أبٌ يُمْسحُ رأسه إلى خلف، واليتيم رأسه إلى قُدّام»! وهو موضوع مكذوب كسابقه. أنظر: «ميزان الإعتدال» (٣/٥٧٢)، و«لسان الميزان» (٥/١٩٢-١٩٣) و«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١٠٧٢).

٤- وفي (ص٥٩) يورد الحديث المكذوب الذي لا أصل له في شيء من كتب السنة المعتمدة، وهو حديث: «أول ما خلق اللّه نور نبيك يا جابر...» الحديث، وقد بينتُ في حلقةٍ منفردةٍ كونه مكذوباً لا أصل له، كما جزم المحققون من العلماء والأئمة. وليس هذا غريباً على مؤلف كتاب «الفتاوى الحديثية» هذا؛ فإنه صوفي يدعو إلى عقيدة وحدة الوجود صراحةً كما بينتُ ذلك في مقالةٍ لي بعنوان: «مكانة ابن حجر الهيتمي لدى المحققين من العلماء» والذي نشره ملحق التراث بعناية الدكتور الفاضل محمّد يعقوب تركستاني حفظه اللّه تعالى.

٥- ثم ذكر في (ص٦٠) حديثاً موضوعاً وجزم بنسبته لرسول اللّه ﷺ، وهو: «إنَّ لله تعالى في الجنة نهراً يدخله جبريل، فينفض قطراً، فيخلقُ اللّه من كل قطرة تقطر منه ملكاً»! وهذا من موضوعات كتاب «العظمة» لأبي الشيخ برقم (٣١٧) (٧٣٥/٢)، والذي اختلقه هو زياد بن المنذر، فإنه قد كذبه يحيى بن معين. وأنظر كذلك «موضوعات ابن الجوزي» (١٤٦/١-١٤٧)، و«السلسلة الضعيفة» (١٤٩٥).

٦- ثم ذكر في (ص٦١) قصة هاروت وماروت مع الزهرة، وجزم بصحتها، وهي من أبطل الباطل، وقد نبه على ذلك العلماء المحققون. وأنظر «السلسلة الضعيفة» (٩١٢،٩١٣).

٧- وذكر في (ص٦٤) حديثاً منكراً بشهادة الحافظ الذهبي، ولفظه: «لن يراه خَلْقٌ -يعني جبريل- إلاَّ عمي إلا أن يكون نبياً، ولكن يكون ذلك آخر عمرك». وانظر «المستدرك» (٥٣٦/٣-٥٣٧).

٨- وزعم في (ص٨٥) صحة حديث: «لا تنزلوهن الغُرَفَ ولا تعلموهن الكتابة»! وهو حديث مكذوب، كما بينته في إحدى الحلقات السابقة، وخلاصته أنَّ فيه رجلاً وضاعاً كذاباً، ولهذا جزم بوضعه الذهبي، وابن الجوزي، والألباني. وانظر «الضعيفة» (٢٠١٧).

٩- وفي (ص١٣٢) يذكر الحديث الموضوع في فضل قراءة آل عمران يوم الجمعة! وقد سبق لي التنبيه إلى كونه مكذوباً في الكلام على كتاب «سمير المؤمنين» للحجّار الذي شحنه بالمكذوبات أيضاً.

١٠- وفي (ص١٤١) يذكر حديث: «لا تقولوا قوس قزح، فإن قزح شيطان، ولكن قولوا قوس اللّه عز وجل، فهو أمان لأهل الأرض»! وهذا مكذوبٌ أيضاً،

وإنْ استدل به النووي في «الأذكار» لأن الحديث فيه هالكٌ، فأحسن أحواله أن يكون ضعيفاً جداً، فكيف وقد اتهمه ابن حبان بأنه يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديثهم، حتى يسبقَ إلى القلب أنه المتعمد لها، وهذا الهالك يدعى زكريا بن حكيم. «الميزان» (٧٢/٢). ولهذا روى هذا الحديث ابنُ الجوزي في «الموضوعات (١/ ١٤٤)، وأقره المحدث الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٨٧٢) وذكر حفظه اللّه أن قاعدة: «يُعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال» غير صحيحة، وضرب لذلك مثالاً بهذا الحديث الموضوع الذي جعله النووي ضمن هذه القاعدة، وكذا ضرب مثلاً آخر بحديث «أقامها اللّه وادامها» فإنهم استحبوا العمل به مع كونه ضعيفاً عندهم، إلاّ أنه لا يندرج تحت أصل عام، بل هو تشريع جديد يحتاج إلى دليل مستقل صحيح، وهيهات! وراجع لمزيدٍ من الفائدة «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» (ص٣٤-٣٨) للمحدث الألباني.

ونتابع بيان الأحاديث المكذوبة في كتاب: «الفتاوى الحديثية» لابن حجر الهيتمي المكي، مع عدم القصد لاستقصائها جميعاً، إذْ يحتاج ذلك إلى صفحات كثيرة جداً، فكيف إذا ما أردنا تتبعَ الضعيف والواهي؟! لا شك عندي أنه سيجتمع من ذلك كمٌّ هائلٌ من الأحاديث التي سَوَّد بها الهيتمي كتابه المذكور، ولكنْ ما لا يُدْرَكُ كله لا يُترك جُلُّه.

١١- فقد ذكر في (ص١٥٦) حديثاً ضعيفاً جداً مع نكارة متنه ولفظه: «مَنْ قال يوم الجمعة ثمانين مرةً: اللّهم صلي على محمّد عبدك ونبيك ورسولك النبي الأمي، غفر اللّه له ذنوب ثمانين سنة»! وهذا فيه حجاج بن سنان، وهو متروك، والحديث جزم بنكارته الحافظ ابن حجر العسقلاني في «لسان الميزان» (٢١٥/٢)، وفيه ضعفاء آخرون، وقد جزم بضعفه الشديد الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٥٦٤).

١٢- وذكر في (ص١٦٠) أنه ورد «أنَّ مَنْ صلى عليه ﷺ في كتابٍ لم تزل الملائكة تصلي عليه ما دام اسمه الشريف في ذلك الكتاب»! وهو حديث موضوع كما جزم ابن الجوزي فرواه في «الموضوعات» (٢٢٨/١)، وذكر أنه من وضع أبي داود النخعي، وهو وضاع بإجماع العلماء.

كما ذكر أن في الرواية الأخرى يزيد بن عياض، وهو كذاب يضع الحديث أيضاً.

وقد روي من حديث أبي هريرة، وفيه متهم بالكذب هو بشر بن عبيد الدارسي. «مجمع الزوائد» (١٣٦/١-١٣٧). وجزم الذهبي بأنه موضوع. «الميزان» (٣٢٠/١). وذكر ابن كثير له طريقاً أخرى في «التفسير» (٤٦٧/٦) من حديث ابن عباس، وفي إسناده نهشل بن سعيد، وهو كذاب «الميزان» (٢٧٥/٤).

وفيه أيضاً: كادح بن رحمة، وهو كذاب أيضاً «الميزان» (٣٩٩/٣).

١٣- وقد جزم في (ص١٦٢) أيضاً بورود حديث: «من لم يكنْ عنده صدقة فليلعن اليهود»! مع كونه موضوعاً مكذوباً شهد بذلك الأئمة كابن معين، وغيره. انظر «الموضوعات» (١٥٧/٢)، و«السلسلة الضعيفة» (١٠٤).

١٤- وفي (ص١٦٤) يذكر حديثاً موضوعاً أيضاً ولفظه: «أذيبوا طعامكم بذكر اللّه والصلاة، ولا تناموا عليه تغفل قلوبكم»! وهذا فيه أبو الخليل بزيغ، وهو كما قال ابن حبان يأتي عن الثقات بأشياء موضوعات، كأنه المتعمد لها. وقال الحاكم: يروي أحاديث موضوعة. «لسان الميزان» (١٦/٢-١٧).

ولهذا روى هذا الحديث ابنُ الجوزي في «الموضوعات» (٦٩/٣) فأحسن، وأقره المحدث الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١١٥).

١٥- وفي (ص١٦٩) يذكر الحديث الموضوع: «حَمْلُ العصا علامة المؤمن وسنة الأنبياء». وهذا من وضع يحيى بن هاشم الغساني. «الميزان» (٤/٤١٢). ولهذا جزم الألباني بكونه موضوعاً. «السلسة الضعيفة» (٥٣٥).

١٦- فقد ذكر في (ص١٦٩) حديث: «ليس بخيركم مَنْ ترك دنياه لآخرته، ولا آخرته لدنياه، حتى يصيبَ منهما جميعاً، فإن الدّنيا بلاغ إلى الآخرة، ولا تكونوا كَلاًّ على الناس»! وسكت عن بيان درجته -كعادته- موهماً صحته! والواقع أنه حديث باطل كما جزم بذلك أبو حَاتِم الرازي في «علل الحديث» (٢/١٢٤-١٢٥) آفته يزيد بن زياد البصري، فإنه ضعيف جداً لا تحل الرواية عنه. وقد جزم الألباني بأنه حديث موضوع. «ضعيف الجامع الصغير» (٤٨٨٦).

١٧- وفي (ص١٧٠) ذكر حديثاً في فضل السفرجل ولفظه: «دخلتُ على رسول الله ﷺ وفي يده سفرجلة، فرمى بها إليّ وقال: دونكها أبا محمد! فإنها تجمُّ الفؤاد» وفي لفظ: «فإنها تشد القلبَ وتطيب النفس وتذهب بطخاء البدن»! وسكت عن بيان درجته، مع كونه حديثاً ضعيفاً جداً، بل قال الذهبي بأنه باطل. «الميزان» (١/٥١٠). وقد كنتُ- بحمد اللّه- خرَّجته وبينتُ عِلّته بالتفصيل في تحقيقي للجزء المفقود من «تهذيب الآثار» برقم (٦٦٦،٦٧٦).

١٨- وفي (ص١٨١) يورد حديثاً لا شك في وضعه، وهو من رواية أنس ﷺ «بينا نحن مع رسول الله ﷺ إذ رأينا برداً ويداً فقلنا: يا رسول اللّه! ما هذا البرد الذي رأينا واليد؟ قال: قد رأيتموه؟ قلنا: نعم. قال: ذلك عيسى ابن مريم سلَّمَ عليّ».

وهذا الحديث في إسناده أبو عقال هلال بن زيد، وهو منكر الحديث ليس بثقة،

بل قال ابن حبان: روى عن أنسٍ أشياء موضوعة. «الميزان» (٤/٣١٣-٣١٤). والحديث من مرويات ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٥٧٨). وقد رواه ابن عدي أيضاً (٥/١٦٨١) وفيه أبو عقال أيضاً.

ولهذا أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٢٩٠-٢٩١).

والعجبُ من الهيتمي: كيف يستدل بهذه الرواية المكذوبة لاثبات أنه ﷺ قد اجتمع- ولمراتٍ عديدة!- بعيسى عليه الصلاة والسلام!!

١٩- فقد ذكر في (ص١٨٩) الحديث الذي يتغنى به كثير من أهل الباطل، وهو: «لولاك لما خلقتُ الأفلاك» وفي لفظ: «قال اللّه يا محمد! وعزتي وجلالي لولاك ما خلقتُ أرضي ولا سمائي، ولا رفعتُ هذه الخضراء، ولا بسطتُ هذه الغبراء»! وله لفظ آخر: «قال آدم يا رب! أسألك بحق محمّد ﷺ لما غفرتَ لي؟ فقال اللّه تعالى: يا آدم! وكيف عرفتَ محمداً ولم أخلقه؟ قال: يا رب! لما خلقتني بيدك ونفختَ فيَّ مِنْ روحك رفعتُ رأسي فرأيتُ على قوائم العرش مكتوباً: لا إله إلا اللّه محمّد رسول اللّه، فعلمتُ أنك لم تُضِفْ إلى اسمك إلاّ أحبَّ الخلقِ إليك. قال اللّه: يا آدم! إنه لأحبُّ الخلقِ إليَّ، وإذْ سألتني بحق محمدٍ فقد غفرتُ لك، ولولا محمّد ما غفرتُ لك»!!

كما ذكر لفظاً آخر: «أوحى اللّه تعالى إلى عيسى عليه السلام: يا عيسى! آمِنْ بمحمد، ومُرْ مَنْ أدركه مِنْ أمتك أنْ يؤمنوا به، فلولا محمّد ما خلقتُ آدم، ولولا محمّد ما خلقتُ الجنة والنار، ولقد خلقتُ العرش على الماء فاضطرب، فكتبتُ عليه: لا إله إلا اللّه محمّد رسول اللّه فسكن»!!

ثم قال الهيتمي: ومثل هذا لا يُقال بالرأي، فإذا أصَحَّ عن مثل ابن عباس يكونُ

له حكم المرفوع إلى النبي ﷺ، كما قرره أئمة الأصول والحديث والفقه(!) وحينئذٍ فما في الأول- يعني اللفظ الذي قبل هذا- مِنْ ضعفٍ، لـو سُـلّم لقائلـه (!) يكـون مجبوراً بهذا، لأن هذا وحده كافٍ في الحجية... »!!

وأقول: قد قطع العلماء المحققون بكون هـذه الأحـاديث مكذوبـةٌ كلهـا، وبيَّنـوا عللها واحدةً واحدةً. كما هو في المراجع التالية: «الأحاديث الموضوعـة» للصنعـاني (ص٧)، و«الموضوعـات» (١/٢٨٨-٢٨٩) لابـن الجـوزي، و«الـلآلي المصنوعـة» (٢٧٢/١) للسـيوطي، و«الفوائــد المجموعــة» للشــوكاني (ص٣٢٦)، و«مـيزان الإعتدال» (٢/٥٠٤) وقال: «خـبر بـاطل»، و«تلخيـص المستدرك» للذهـبي أيضـاً (٢/٦١٥) وقال: «بل موضوع». وانظـر «لسـان الميزان» للعسـقلاني (٣/٤١٦) فقد أقر الذهبي على كونه خبراً باطلاً. وكـذا جـزم بكونـه موضوعـاً علامـة الشـام ومحدث العصر الألباني في «السلسلة الموضوعة» (٢٥،٢٨٢).

٢٠- ثم ذكر في (ص٢١٦) أن حديث: «إنَّ اللّه يتجلّـى للخلائـق عامـةً- وفي روايةٍ للناس- ويتجلّى لأبي بكر ﷺ خاصةً»: صحيح!!

وهذه من طاماتِ هذا الكتـاب؛ فـإنَّ الحديـث موضـوع بـلا شـك: أخرجـه ابـن الجوزي في «الموضوعـات» (١/٣٠٤،٣٠٥،٣٠٦،٣٠٧،٣٠٨) ثــم ذكـر أنـه حديـث موضـوع، وأقـرَّه الشـوكاني فـأورده في «الفوائـد المجموعـة في الأحــاديث الموضوعة» (ص٣٣٠)، وكـذا أورده ابـن عـزّاق في «تنزيـه الشـريعة المرفوعـة عـن الأحاديث الشنيعة الموضوعة» (١/٣٧١-٣٧٢)، وأقر الحافظ العراقيُّ ابنَ الجوزي على كونه موضوعاً في تخريـج «إحيـاء علـوم الديـن» (٤/٣٠٥)، ولهـذا أوردتُـه في المستدرك الذي عملته على «الموضوعات في الإحياء» (ص١٢٤).

وكذا أورده المقدسي في «تذكرة الموضوعات» (ص٣١).

وقد حاول السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (٢٨٨/١) أن يتعقَّب ابنَ الجوزي برواية أخرجها ابن بطة من طريق فيها عبد اللّه بن واقد أبو قتادة، ونقل أن الإمام أحمد قال فيه: ما به بأس!!

قلتُ: هو متروك، ذهب حديثه. ولهذا ضعفه البخاري جداً بقوله: سكتوا عنه: «الميزان» (٥١٧/٢) ولهذا لخّص الحافظ العسقلاني أقوال الأئمة فيه في «التقريب» (٣٧١١) فقال: «متروك، وكان أحمد يثني عليه، وقال: لعله كبر و أختلط، وكان يدلس». وفي الإسناد تدليس ابن جريج أيضاً.

وعلى كل حال فالمتن تتضح عليه علامات الوضع، ولهذا أصاب ابنُ الجوزي بذكره في «الموضوعات» كيف وقد وافقه على ذلك الحافظ العراقي، وغيره!

أما تعليق الغماري على «تنزيه الشريعة» بقوله في الهامش (١): «ابن بطة يأتي بطاماتٍ كبار... » فهو كلام صادر عن تعصبٍ مقيت من رجل رافضي يطعن في أهل السنة، فابن بطة من كبار الأئمة المنافحين عن العقيدة، وهو صدوق في نفسه، وإنما تكلموا في اتقانه كما قال الحافظ الذهبي في «العلو للعلي الغفار» (ص١٧٠)، وقال في «الميزان» (١٥/٣): «إمام لكنه ذو أوهام». ثم ختم الترجمة بقوله: «ومع قلة إتقان ابن بطة في الرواية، فكان إماماً في السنة، إماماً في الفقه، صاحب أحوالٍ وإجابة دعوةٍ ﷺ».

٢١- ثم ذكر ابن حجر الهيتمي في كتابه: «الفتاوى الحديثية» (ص٢٣٤) حديثاً لا شك في كذبه ووضعه، لكنه لتساهله الشديد في ذكر المكذوبات والخرافات قال: «ورد مِنْ طرقٍ كثيرة يبلغ بها درجة الحسن كما قال بعض المحققين(!): «أن

هامة بن إبليس جاء للنبي ﷺ، وذكر أنه حضر قتل هابيل بن آدم، وأنه اجتمع بنوحٍ فَمَنْ بعدهم، وآمن بهم، ثم طلب من النبي ﷺ بعد أن آمن به وبلّغه السلام من عيسى عليه الصلاة والسلام، فردَّ عليه السلام، أنْ يعلمه شيئاً من القرآن، فعلّمه الواقعة، والمرسلات، وعم يتساءلون، وإذا الشمس كورت، وقل هو اللّه أحد، والمعوذتين»!!

وهذا الحديث- أخي المسلم!- مكذوب على رسول اللّه ﷺ، رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٢٠٧-٢٠٩) ثم قال: «هذا حديث موضوع لا يُشَكُّ فيه. فأما طريق ابن عمر فالحمل فيه على إسحاق بن بشر كذلك قال العقيلي، وقد اتفقوا على أنه كان كذاباً يضع الحديث.

وأما طريق أنس فالحمل فيه على محمّد بن عبد اللّه الأنصاري، قال ابن حبان: يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به. قال العقيلي: محمّد ابن عبد اللّه عن مالك بن دينار منكر الحديث. قال: وكلا هذين الإسنادين غير ثابتٍ، ولا يرجع منهما إلى صحةٍ، وليس للحديث أصل».

وقد أورد هذا الحديث أيضاً الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٤٩٨) على أنه حديث موضوع.

وأشار الذهبي في «ميزان الإعتدال» (١/١٨٦-١٨٨) لذلك، ووافقه الحافظ العسقلاني في «اللسان» (١/٤٦٧-٤٦٩). وقد أورد الذهبي أيضاً هذا الحديث في «ترتيب موضوعات ابن الجوزي» برقم (١٠٧،١٠٨) وأقره على الوضع، وصرَّح بأنه باطل في «الميزان» (٣/٥٩٩). وقد حاول السيوطي أن يخفف الحكم على الحديث من الوضع إلى الضعف فلم يصنع شيئاً، لأن علامات الوضع ظاهرة جداً

على الحديث. أنظر: «النكت البديعات على الموضوعات» (٢٦٨)، و«اللآلىء المصنوعة» (١/١٧٥-١٧٧).

ولهذا أورده ابن القيم في «المنار المنيف» (ص٧٩) وقال بأنه من الأحاديث التي تقوم الشواهد على بطلانه. وذكره محمّد بن خليل القاوقجي في «اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع» (ص٢١٣) وقال: «باطل موضوع، كما قال ابن قيم الجوزية».

٢٢- كما سُئِلَ ابن حجر الهيتمي المكي في «الفتاوى الحديثية» (ص٢٤٢) عن معنى حديث: «مَنْ حفظ ثُلُثَ القرآن أعطي ثلث النبوة»؟

فأجاب: بأن «مَنْ حفظه وعَلِمَ أحكامه مِنْ خاصّه وعامّه ومجمله وناسخه ومنسوخه ولحنه وفحواه ومعناه والإستنباط منه فقد أُوتِيَ علم النبوة، وقليل ما هم، وهذا هو المراد بخبر: «مَنْ حفظ القرآن فقد أُدرِجَتْ النبوة بين جنبيه إلا أنه لا يُوحى إليه، ومَنْ حفظ بعضه أوتي بقدره». ثم قال: «حَقَّقَ اللّهُ لنا حفظ كله بالمعنى المذكور بمنه وكرمه آمين»!

ونقول للهيتمي ولمن استدل بالحديث: كيف وهو حديث مكذوب مفترىً على رسول اللّه ﷺ!؟ فقد رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٢٥٢-٢٥٣) ولفظه: «مَنْ قرأ ثلث القرآن أعطي ثلث النبوة، ومن قرأ ثلثيه أعطي ثلثي النبوة، ومن قرأ القرآن فكأنما أعطي النبوة كلها». وذكر أن فيه بشراً بنَ نمير، قال عنه أحمد: ترك النّاس حديثه، وقال مرةً: يحيى ابن العلاء كذاب يضع الحديث، وبشر بن نمير أسوأ حالاً منه. وقال يحيى بن سعيد: كان ركناً من أركان الكذب. وقد روي من حديث صحابي آخر: أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/٤٤٦)

وفيه كذاب مشهور هو القاسم بن إبراهيم الملطي. «الميزان» (٣/٣٦٧).

وقد جزم الحافظ الذهبي في ترجمة هذا الأخير بأن الحديث باطلٌ وضلالٌ فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء بذبّه عن العقيدة والسنة.

أما محاولة السيوطي تقويته في «اللآلىء المصنوعة» (١/٢٤٣-٢٤٤)، وفي «النكت البديعات» (٣٧)، فهي محاولة فاشلة؛ لأن الشاهد الذي ذكره، أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٥٩٢) وفيه تمام بن نجيح، قال فيه البخاري: فيه نظر- وهذه عبارة خاصة بالبخاري تعني الجرح الشديد- وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث. وقال ابن حبان: روى أشياء موضوعة عن الثقات كأنه المتعمد لها. ووثقه يحيى وليس ذلك مقبولاً، لأن الجرح مفسرها هنا فهو المقدم على التعديل كما قرره علماء الحديث، ثم هو من مرسلات الحسن البصري أيضاً. وقد قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (٧١٣) عن بشر بن نمير هذا: «متروك متهم».

وقد روي بلفظ: «مَنْ قرأ القرآن فقد استدرج النبوة بين جنبيه إلا أنه لا يوحى إليه»: رواه البيهقي في «الشعب» (٢٥٩١) عن الحاكم في «المستدرك» (١/٥٥٢)، وهو في «الأسماء والصفات للبيهقي» (١/٤٠٣) لكنه لا يصح أيضاً، فيه رجل مجهول لم يوثقه سوى ابن حبان، وآخر فيه ضعف، والصواب أنه موقوف على عبد الله بن عمرو بن العاص من قوله كما رواه البيهقي في «الشعب» برقم (٢٥٩٠) ورجاله ثقات. وراجع لمزيد من البيان: «فضائل القرآن» لابن كثير بتحقيق أبي إسحاق الحويني.

وعندما يَعْتَرِضُ على كبار المحدثين مَنْ يعتمد على الروايات المكذوبة والواهية والضعيفة، فلا شكَّ أنَّ اعتراضه سيكون غير دقيق، بل هو إلى الخطأ المحض قريب.

٢٣- وهذا ما فعله ابن حجر الهيتمي صاحب «الفتاوى الحديثية» (ص٢٦٩) باعتراضه على البخاري في حكمه على حديث: «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها» بأنه ليس له وجه يصح! وكذا باعتراضه على الترمذي بقوله عنه: منكر! وباعتراضه على ابن معين بقوله: كذب! وباعتراضه على ابن الجوزي في ذكره له في «الموضوعات» (١/٣٥٠-٣٥٣)! وباعتراضه على الذهبي في موافقته لابن الجوزي على كونه موضوعاً كما في«ترتيب الموضوعات» (ص١٠٣-١٠٤)! وكما في «تلخيص المستدرك» (١٢٦/٣). فقد ادعى ابن حجر الهيتمي أنه حديث حسن (!) بل قال الحاكم: صحيح (!!)

فهل يُسلَّمُ له في دعواه هذه؟

الجواب الذي لا شك فيه: أن دعواه هذه مردودة، لأنه يشترط في الحديث الحسن الذي يرتقي بمجموع طرقه وشواهده، ألا تكون شديدة الضعف أو فيها كذاب، كما يُشتَرط ألاّ تكون رواية الرجل المتهم ببدعة كالتّشيع والرفض- وإن كان ثقةً- يُشترط فيها ألاّ تكون مؤيدةً لبدعته، خاصةً إذا كان معروفاً بتدليسٍ مع ذلك، فإنه لا يُؤْمَنُ والحالة هذه أنْ يكون دلَّسَهُ عن كذابٍ أو واهٍ جداً كما بيَّن ذلك بالتفصيل والإستقصاء العلامة المحقق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني في تحقيقه النفيس كتاب: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص٣٤٩-٣٥٣) وذكر أنه كان يميل -أولاً- إلى تقوية الخبر، ثم لما تدبَّر طُرُقَه التي يُزْعَمُ أنها تُحسِّنُ الحديث وجد أن الحديث لا يثبتُ فِعْلاً، ثم ذكر تلك الدراسة التي قام بها بالتفصيل في ثلاثة مقامات محققة تحقيقاً جيداً، فجزاه الله خيراً وغفر له وأكرم مثوبته.

وقد حكم محدث العصر الألباني على الحديث بأنه موضوع. «ضعيف الجامع»

(١٣٢٢).

وقد جزم بكونه حديثاً موضوعاً من اختلاق الزنادقة الجهلة، شيخُ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية» (١٣٨/٤-١٤٠) وكان من ضمن جوابه: «والكذب يُعرف من نفس متنه، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم، ولم يكن لها إلا باب واحد، ولم يُبلّغ عنه العلم إلا واحد، فسد أمرُ الإسلام». وانظر «مختصر منهاج السنة» (٧٩٩/٢-٨٠٠) للشيخ الغنيمان.

٢٤- وقد بَوَّبَ ابنُ السني في كتابه: «عمل اليوم والليلة» (ص١٣٩) فقال: «باب ما يُقالُ لمن أماط عنه الأذى». ثم روى بإسناده حديث أبي أيوب الأنصاري ﷺ أنه تناول من لحية رسول اللّه ﷺ الأذى، فقال رسول اللّه ﷺ: «مسح اللّهُ عنك يا أبا أيوب ما تكره» حديث رقم (٢٨١).

وقد استدل ابن حجر الهيتمي بهذا الحديث في كتابه «الفتاوى الحديثية» (ص٢٦٩)، وأخذ يجيبُ عن استشكال سائلٍ حول قوله «مسح» أهو بالخاء المعجمة «مسخ» أم بالحاء المهملة «مسح»؟

ونقول له: الحديث ضعيف جداً بل لعله موضوع الإسناد؛ فإن فيه عُثْمَان ابن فائد، وهو الذي روى حديث: «كلام أهل الجنة بالعربية، وكلام أهل السماء بالعربية، وكلام أهل الموقف بالعربية».

وهو حديث موضوع آفته عُثْمَان هذا كما جزم الحافظ الذهبي في «الميزان» (٥١/٣). ثم قال بعد ذكر حديثين موضوعين آخرين لعثمان هذا (٥٢/٣): «المتهم بوضع هذه الأحاديث عثمان، وقَلَّ ما يكونُ عند البخاري رجل فيه نظر إلا

وهو متهم». يعني عُثْمَان بن فائد هذا.

ثم ذكر الهيتمي روايةً أخرى للحديث- عند ابن السني أيضاً برقم (٢٨٢)- ولفظها: «لا يَكُنْ بك السوء يا أبا أيوب، لا يكن بك السوء». وهذا في إسناده أبو هلال الراسبي، واسمه: محمّد بن سليم، وهو صدوق فيه لينٌ كما في «التقريب» (٥٩٦٠). وفيه عنعنة قتادة، وهو مشهور بالتدليس، كما أن الإسناد صورته تدل على أنه مرسل؛ فالحديث ضعيف يقيناً.

أما الأثر الذي رواه ابن السني بعد ذلك برقم (٢٨٣) من طريق عبد اللّه ابن بكر الباهلي، قال: أخذ عمر ﷺ عن لحية رجل أو رأسه شيئاً، فقال الرجل: صرف اللّه عنك السوء، فقال عمر: صرف اللّه عنا السوء منذ أسلمنا، ولكن إذا أخِذَ عنك شيءٌ فقل: أخذتْ يداك خيراً». فهذا الأثر منقطع بل معضلٌ بين عبد اللّه بن بكر الباهلي، وبين عمر ﷺ، وكأنَّ ذلك خفي على المحدث الألباني فقال في «تخريج الكلم الطيب» رقم (٢٤٠): «حديث موقوف، جيد الإسناد». وفيه مَنْ لم أقف له على ترجمة فيما بين يديَّ من كتب الرجال.

والعجب من النووي- رحمه اللّه- كيف سكتَ عن بيان حال هذه الروايات في «الأذكار» (ص٢٦٦) وحديث أبي أيوب رواه الطبراني في «الكبير» (٣٨٩٠،٤٠٤٨) بإسنادين في الأول يحيى بن العلاء، وهو وضاع، ومع هذا صححه الحاكم في «المستدرك» (٤٦٢/٣)، ووافقه الذهبي!! والإسناد الآخر مظلم فيه نائل بن نجيح، وأحاديثه مظلمة كما قال ابن عدي. «الميزان» (٢٤٤/٤).

وقد صَحَّ حديثُ حنين الجِذْع الذي احتضنه رسول اللّه ﷺ فَسَكَت، عن جماعة من الصحابة بطرقٍ متعددة تفيدُ القَطْعَ عند أئمة هذا الشأن، وفرسان هذا الميدان

كما قال الحافظ ابن كثير في «شمائل الرسول» (ص٢٣٩-٢٥١) ثم سرد تلك الروايات كلها رحمه الله تعالى.

٢٥- لكن هناك رواية ذكرها ابن حجر الهيتمي في «الفتاوى الحديثية» (ص٢٧٢-٢٧٣) أخرجها الدارمي في «مسنده» (٢٣/١) رقم (٢٢)، وقد جزم الهيتمي بأن رسول الله ﷺ قال في ذلك الحديث: «إذا أردتَ أنْ أردَّكَ إلى الحائط الذي كنتَ فيه تنبتُ لك عروقك، وتكمل خلقتك، ويجدَّد لك خُوص وثمرة، وإنْ شئتَ أغرسكَ في الجنة، فيأكلَ أولياءُ اللّهِ من ثمركَ؟ ثم أصغى له النبي ﷺ وآله وسلم يستمِع ما يقول فقال: بل تغرسني في الجنة، فيأكلُ مني أولياء اللّه، وأكون في مكانٍ لا أبلى فيه، فسمعه مَنْ يليه، فقال رسول اللّه ﷺ قد فعلتُ. ثم قال: اختار دار البقاء على دار الفناء»!

وهذا الحديث ضعيف جداً بل هو موضوع بهذا الإسناد، فمداره على محمّد بن حميد الرازي، وصالح بن حيان القرشي، وكلاهما متروك، بل الأول متهم بالكذب. «الميزان» (٢/٢٩٢، ٣/٥٣٠).

ثم إن قوله في آخر الحديث: «اختار دار البقاء.. » ليس هو كذلك في «الدارمي» بل لفظه هناك: «اختار أن أغرسه في الجنة»!

٢٥- وذكر الهيتمي في (ص٢٧٧) الحديث الصحيح: «حُبِّبَ إلي من دنياكم: النساء، والطيب، وجُعلتْ قُرّةُ عيني في الصلاة»- انظر «صحيح الجامع» (٣١٢٤)- لكنه عزى زيادةً في الحديث لم أجد لها أصلاً عند أحمد وهي: «أصبر عن الطعام والشراب، ولا أصبر عنهن»! وهذا عزاه ابن القيم رحمه اللّه في «زاد المعاد» (٤/٢٥٠) لـ«زهد أحمد»، ولم أقف عليها بعد البحث الشديد في المطبوع من

«الزهد»، وكذا لم أرَ محقق «الزاد» قد أشار في الحاشية لمكانه فيه. ثم وقفتُ على كلام الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (٣١٢/٥) أن السيوطي تعقب الزركشي بقوله: «إنه مَرَّ على كتاب «الزهد» مراراً فلم يجده فيه، لكنْ في «زوائده» لابنه عبد الله- في «الإتحاف»: «أحمد» وهو خطأ أو سبق قلم- عن أنس مرفوعاً: «قرة عيني في الصلاة، وحبب إلي النساء والطيب، الجائع يشبع، والظمآن يروي، وأنا لا أشبع من حب الصلاة والنساء» فلعله أراد هذا الطريق. وأقول: زيادة «الجائع يشبع.. » لا أراها تصح، وقد أوردها الديلمي في «الفردوس» (٢٦٢٢) دون سند، ويكفي في تضعيفها أن الثقات رووا الحديث عن أنس ﷺ دونها، والله أعلم.

لا يثبت عن رسول الله ﷺ حديث في الأبدال أو الأوتاد أو الأقطاب، بل كلما روي في ذلك عنه عليه الصلاة والسلام فموضوع أو شديد الضعف.

٢٦- ومن هذه الموضوعات أو المكذوبات التي راجتْ على مؤلف كتاب: «الفتاوى الحديثية» (ص٢٧٩) حديث لفظه: «إنَّ لله عز وجل في الخلق ثلاثمائة قلوبهم على قلب آدم عليه السلام، و لله تعالى في الخلق أربعون قلوبهم على قلب موسى عليه السلام، و لله تعالى في الخلق سبعة قلوبهم على قلب إبراهيم عليه السلام، و لله تعالى في الخلق خمسة قلوبهم على قلب جبريل عليه السلام، و لله تعالى في الخلق واحد قلبه على قلب إسرافيل عليه السلام، فإذا مات الواحد أبدل اللّهُ مكانه من الثلاثة، وإذا مات من الثلاثة أبدل الله مكانه من الخمسة، وإذا مات من الخمسة أبدل الله تعالى مكانه من السبعة وإذا مات من السبعة أبدل الله مكانه من الأربعين، وإذا مات من الأربعين أبدل الله مكانه من الثلاثمائة، وإذا مات من الثلاثمائة أبدل الله مكانه من العامة، فَبِهِمْ يحيي ويميتُ ويُمْطِرُ ويُنْبِتُ، ويُدْفعُ البلاءُ»!!

هذا الحديث عزاه صاحب «الفتاوى الحديثية» للديلمي، وسكتَ موهماً صحته!

والحق أنه حديث مكذوب لا يَنْفَكُّ من اختلاق رجلين في إسناده هما: عبد الرحيم بن يحيى الأدمي، أو عُثْمَان بن عمارة، ولهذا قال الذهبي في ترجمة عبد الرحيم من «الميزان» (٢/٦٠٨): «أتهمه به أو عثمان». وقال في ترجمة عُثْمَان عن الحديث: «كذب» ثم قال: «فقاتل الله مَنْ وضَعَ هذا الإفْك». «الميزان» (٣/٥٠). وأقره الحافظ العسقلاني. «لسان الميزان» (٤/١٧٤-١٧٥).

والحديث رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/٨-٩)، والديلمي في «الفردوس» (٧٠٣) -دون سند- وجزم الألباني بوضعه. «الضعيفة» (١٤٧٩) ثم قال حفظه الله: «نقلت أكثر أسانيد الأحاديث المتقدمة من رسالة السيوطي «الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال». وقد حشاها بالأحاديث الضعيفة، والآثار الواهية، وبعضها أشد ضعفاً من بعض كما يدلك هذا التخريج- يعني في «السلسلة الضعيفة» برقم (٩٣٦، ١٣٩٢، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨)- ومن عجيب أمره أنه لم يذكر فيها ولا حديثاً واحداً في القطب المزعوم، ويسميه تبعاً للصوفية بالغوث أيضاً، وكذلك لم يذكر في الأوتاد والنجباء أي حديث مرفوع، وإنما هي كلها أسماء مخترعة عند الصوفية، لا تعرف عندهم، اللّهم إلا اسم البدل فهو مشهور عندهم كما تقدم. واللّه أعلم».

يحتج كثير من الخرافيين بحديث: «مَنْ صلى عليَّ عند قبري سمعتُه، ومَنْ صلى عليَّ بعيداً عن قبري بُلِّغْته».

٢٧- ومن هؤلاء صاحب «الفتاوى الحديثية» (ص٢٧٩) فقد أخذ يجيب عن معنى الحديث لسائلٍ، ولا أدري كيف خفي عليه أنه حديث موضوع!

فقد رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٣٠٣) من طريق العقيلي في

«الضعفاء» (٤/١٣٦-١٣٧) ثم قال: «لا يصح، محمّد بن مروان هو السدي الصغير، كذاب، قال العقيلي: لا أصل لهذا الحديث».

وكذا جزم بوضعه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (٢٧/٢٤١) ثم قال: «حديث موضوع إنما يرويه محمّد بن مروان السدي، عن الأعمش، وهو كذاب بالإتفاق، وهذا الحديث موضوع على الأعمش بإجماعهم».

وقد حاول السيوطي كعادته تخفيف الحكم على الحديث بالوضع، فكان أنْ أورد ما أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في «الثواب» - «اللآلىء» (١/٢٨٣)- كمتابعةٍ للسدي الكذاب، من طريقٍ مظلمةِ الإسناد، فلم يصنع شيئاً، ولعله لذلك قال الإمام الحافظ ابنُ عبد الهادي في «الصارم المنكي في الرد على السبكي» (ص١٩٠): «وقد روى بعضهم هذا الحديث من رواية أبي معاوية عن الأعمش، وهو خطأ فاحش، وإنما هو محمّد بن مروان تفرد به، وهو متروك الحديث، متهم بالكذب».

وقد حكم الألباني على الحديث في «ضعيف الجامع الصغير» (٥٦٧٠) بالوضع.

ولعل مما يؤكد بُطْلان هذا الحديث ما رواه البزار في «مسنده» -زوائده- (٣١٦٢،٣١٦٣)، والحارث ابن أبي أسامة في «مسنده» -زوائده- (١٠٦٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٣/٢/٤١٦)، وغيرهم- كما في «القول البديع» للسخاوي (ص١١٢)- بإسناد لا بأس به في الشواهد والمتابعات، وله شاهد من حديث أبي بكر الصديق ﷺ أخرجه الديلمي في «مسنده»- كما في «الصحيحة» (١٥٣٠)- وإسناده فيه ضعف كما قال السخاوي أيضاً (ص١٥٥)، وقد حسّن الحديث الألباني بالشاهد من رواية عمار بن ياسر التي أخرجها البزار وغيره،

وبغيره من الشواهد التي في معناه.

وكذا ثبت في «سنن أبي داود» (٢٠٤١)، و«مسند أحمد» (٢٢٧/٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: «ما مِنْ أحدٍ يُسَلِّمُ عليَّ، إلا ردَّ اللّهُ عليَّ روحي حتى أردَّ عليه السلام» وقال العراقي: «سنده جيد». «تخريج إحياء علوم الدين» (٣١٨/١). فهذان الحديثان، وغيرهما مما هو في نفس المعنى يدلان دلالة واضحة على أنه عليه الصلاة والسلام إنما يُبَلِّغُه المَلَكُ الصلاة والسلام عليه، لا أنه يسمعه بنفسه عليه الصلاة والسلام، فلاحظ هذا أخي المسلم! ولا تغتر بكلام الخرافيين. جعلنا اللّه هداة مهتدين، والحمد لله رب العالمين.

٢٨- ثم ذكر صاحب «الفتاوى الحديثية» في (ص٢٧٩) حديثاً في فضل الحمد عند العطاس لفظه: «مَنْ عطس أو تجشأ فقال: الحمد لله على كل حالٍ من الأحوال، دُفِعَ عنه بها سبعون داءً أهونها الجذام»! ثم اكتفى بقوله: رواه الخطيب في ترجمة الحسن بن جعفر الواعظ، وسكت موهماً صحته، للسائل! والواقع أنه حديث موضوع رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٨/٨)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٧٦،٧٥/٣)، وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢٢٥٩/٦) بإسنادٍ فيه محمّد بن كثير الفِهْري، وهو قد روى بواطيل، والبلاء فيها منه كما قال ابن عدي، ووافقه الذهبي ثم رواه بإسناده في «الميزان» (٢٠/٤).

وقد حاول السيوطي- كعادته- أن يخفف الحكم على الحديث، فلم يصنع شيئاً؛ لأنَّ لوائح الوضع ظاهرة على الحديث، والشاهد الذي ذكره لا يُسْمِن ولا يغني من جوع، لأنَّ إسناده مظلم، كما أن الأثر الذي ذكره عن عليّ ﷺ لا يصح بل هو شديد الضعف فيه حبة بن جوين، وقد كذَّبه ابنُ الجوزي، وقال: حبة لا يساوي حبة! وقال غيره: ليس بثقة. وانظر: «الميزان» (٤٥٠/١)، و«اللآلئ» (٢٨٤/٢)،

و«الموضوعات» (٣٤٢/١). وجزم المحقق المعلمي بأن الحديث موضوع بعد دراسةٍ جيدة لجميع ما أورده السيوطي في الباب من روايات. «الفوائد المجموعة» (ص٢٢٢-٢٢٤).

٢٩- وسئل الهيتمي أيضاً في (ص٢٧٩) عن حديث: «من أعرض عن صاحب بدعةٍ بغضاً له في اللّه مَلأَ اللّه قلبه أمناً وإيماناً، ومن انتهر صاحب بدعةٍ أمنه اللّه يوم الفزع الأكبر، ومن أهان صاحب بدعةٍ رفعه اللّه في الجنة مائة درجةً، ومن سلم على صاحب بدعةٍ أو لقيه بالبشر أو استقبله بما يسره فقد استخف بما أنزل اللّه على محمّد ﷺ». وقد عزاه للخطيب في تاريخه موهماً السائلَ صحته بسكوته عن بيان درجة الحديث!

والحق أنه حديث تفرد به الحسين بن خالد أبو الخير، كذا قاله الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٦٤/١٠)، ومن هذا الطريق رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٧٠/١) وعصَّبَ الجناية بعبد العزيز بن أبي رواد مع أنه صدوق، وكان الأولى تعصيب الجناية بأبي الجنيد ذاك؛ فإنه ليس بثقة كما قال ابن معين: «لسان الميزان» (٣٢٢/٢)، ومن هذا الوجه الواهي رواه أبو نعيم في «الحلية» (١٩٩/٨-٢٠٠). وقد حاول السيوطي في «اللآليء» (٢٥١/١-٢٥٢) تخفيف الحكم على الحديث فذكر متابعة مظلمة الإسناد بل فيها متهم بالكذب هو أبو حازم عبد الغفار ابن الحسن. «لسان الميزان» (٤٤/٤). كما ذكر متابعةً أخرى فيها وضاع مشهور هو أبو الفضل قاضي نيسابور، واسمه أحمد بن عصمة. «لسان الميزان» (٣٢٦/١-٣٢٧)، و«تنزيه الشريعة» (٣١٤/١).

وقد روي الحديث بلفظ: «من وقَّر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام» وهذا ضعيف كما فصّل في ذلك المحدث الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١٨٦٢).

ويزعم الهيتمي في كتابه «الفتاوى الحديثية» (ص٢٧٩) أنَّ حديثَ «اللّهم لا تُطِعْ تاجرنا ولا مسافرنا، فإن تاجرنا يحب الغلاء ومسافرنا يكره المطر» ثابتٌ عن رسول اللّه ﷺ بسكوته عن بيان درجته مع كونه حديثاً موضوعاً على رسول اللّه ﷺ؛ ولهذا رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢٤١/٢) ثم ذكر أنه موضوع على رسول اللّه ﷺ؛ ففيه يحيى بن عبيد اللّه هو ابن موهب، قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيءٍ ولا يكتب حديثه. وقال أحمد: أحاديثه منكرة، لا يُعرف هو ولا أبوه. وقال ابن حبان: يروي ما لا أصل له.

وقد فات ابن الجوزي أن فيه مَنْ هو أشد ضعفاً من يحيى بن عبيد اللّه ذاك، ألا وهو أبو عصمة نوح بن أبي مريم المعروف بنوح الجامع.والذي جمع كل شيء إلا الصدق، فإنه كذاب وضع أحاديث فضائل القرآن الطويل كما جزم الحاكم «الميزان» (٢٧٩/٤).

والحديث رواه- أيضاً- الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٥٦/٤-٢٥٧)، وأورده الشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» (ص١٤٣)، وحاول السيوطي أن يخفف كعادته الحكم على الحديث بشاهدٍ فيه كذابٌ فلم يصنع شيئاً، وبشاهدٍ آخر موقوف لم يذكر سنده أصلاً! «اللآلىء المصنوعة» (١٤٥/٢).

٣١- وفي (ص٢٨٥) يذكر حديثاً موضوعاً على رسول اللّه ﷺ لفظه: «مَنْ عَمِلَ بما يعلم؛ ورّثه اللّهُ عِلْمَ ما لم يَعْلم». وهذا مكذوب بشهادة الإمام أبي نعيم الحافظ؛ فإنه رواه في «حلية الأولياء» (١٤/١٠-١٥) من طريق جماعة مجاهيل أحدهم- بلا شك- وضعه، ولهذا قال عقبه أبو نعيم: «ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى ابن مريم عليه السلام، فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي ﷺ فوضع هذا الإسناد عليه، لسهولته وقربه، وهذا الحديث لا

يحتمل بهذا الإسناد عن أحمد بن حنبل».

وإنه لمن العجيب أن يكتفي الحافظ العراقي- بعد هذا- بقوله في «تخريج الإحياء» (١/٧٧) رقم (١): «أبو نعيم في الحلية من حديث أنس وضعفه»! والصواب: جزم بوضْعِهِ لا ضَعْفِه فقط، ولهذا فالصواب أن الحديث من «موضوعات إحياء علوم الدين» ولم أستدركه في «الإخبار بما فات من أحاديث الإعتبار» فلينقلْ إليه مَنْ وقف على كلامي هذا ها هنا، ولله في ذلك الحكمة البالغة.

وقد تبع الشوكاني الحافظ العراقي في حكمه الآنف في «الفوائد المجموعة» (ص٢٨٦) فاكتفى بتضعيفه فقط! والصواب أن الحديث مكذوب كما رأيت من الكلام السابق، والحمد لله رب العالمين.

٣٢- ومن العَبَثِ الصوفي الذي اشتهربه بعضُ المعظمين لابن عربي وغيره من ملاحدة الصوفية ما ذكره صاحب: «الفتاوى الحديثية» (ص٢٩٨) عندما سُئل عن رقص الصوفية وتواجدهم وهل له أصل؟ فأجاب بقوله: نعم له أصل (!) فقد روي في الحديث: «أن جعفر بن أبي طالب ﷺ رقص بين يدي النبي ﷺ لَمّا قال له: أشبَهتَ خَلْقي وخُلقي». وهذا الحديث بزيادة الرقص المزعوم فيه منكر لا يصح؛ فقد رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٢٢٦)، وفي: «الآداب» له أيضاً (٩٢١)، وأحمد في «المسند» (١/١٠٨)، والبزار في «المسند» (٣/٢٢٠) رقم (٢٦٠٩)- زوائده- ولفظ البيهقي: «أتينا النبي ﷺ و أنا- المتكلم عليّ ﷺ وهو راوي الحديث- وجعفر وزيد، فقال لزيد: أنت أخونا ومولانا، فحَجَلَ. وقال لجعفر: أشبهتَ خلقي وخُلُقي، فَحجَلَ وراء حَجَلِ زيدٍ، وقال لي: أنت مني وأنا منك، فَحجَلْتُ وراءَ حَجَلِ جعفر».

وقال البيهقي- شارحاً الحديث-: «والحجل: أن يرفع رِجْلاً ويقفز على الأخرى من الفرح، فإذا فعله إنسان فرحاً بما آتاه اللّه تعالى من معرفته أو سائر نعمه فلا بأس به، وما كان فيه تثنٍ وتكسُّر حتى يباين أخلاق الذكور فهو مكروه لما فيه من التشبه بالنساء». «الآداب» (ص٤٢٢).

وقد تَرَدَّدَ البيهقي في صحة الحديث فقال في «السنن الكبرى» (١٠/٢٢٦): «هانيء بن هانيء ليس بالمعروف جداً. وفي هذا- إن صحَّ- دلالة على جواز الحجل، وهو أن يرفع رجلاً ويقفز على الأخرى من الفرح، فالرقص الذي يكون على مثاله يكون مثله في الجواز، واللّه أعلم».

والصواب: أن الحديث فيه أيضاً عنعنة أبي إسحاق السبيعي، وهو مشهور بالتدليس، ثم هو كان قد اختلط، فإذا أضيفتْ هذه العلة القادحة لما سبق من كون هانيء بن هانيء هذا مستوراً كما قال الحافظ ابن حجر، تبين يقيناً ضَعْفُ الإسناد، فإذا أضيف إلى العلتين السابقتين كون المتن فيه زيادة منكرة لمخالفتها لرواية البخاري في «صحيحه» (٢٦٩٩) والتي فيها: «أشبهت خلقي وخُلقي» الصحيحة، ولكن لا يوجد فيها قضية الحجل أو الرقص، فحقيق بها أنْ تكون منكرة لا يجوز الإعتماد عليها، ولهذا ضعفتُ هذه الزيادة في تحقيقي لـ «مسند عليّ ﷺ» (٧/٢٩٢٤).

والخلاصة أن الرقص الصوفي إنما هو نوع من العبث الصوفي، وليس هو من دين اللّه تعالى في شيءٍ، فاحذر -أخي المسلم!- من مخالفة نهج الصحابة والتابعين، جعلنا اللّه وإياك من الهداة المهتدين آمين.

٣٣- وزعم الهيتمي في رده على ابن الجوزي قوله بإنكار حياة الخضر عليه السلام أنه قد تناقض فروى بإسناده المتصل أربع روايات تدل على حياته، منها عن

عليّ كرم اللّه وجهه: «أنه رآه متعلقاً بأستار الكعبة»! ومنها عن ابن عباس ﷺ قال: ولا أعلمه إلا مرفوعاً عن النبي ﷺ وآله وسلم قال: «يلتقى الخضر وإلياس في كل عام في الموسم فيحلقُ كل واحد منهما رأس صاحبه»! ومنها عن عليّ كرم اللّه وجهه: «أنه يجتمع مع إسرافيل وجبريل وميكائيل بعرفات والحجيج بها»! (ص٣٠٧) من «الفتاوى الحديثية».

وهنا نقف على مدى غلط الهيتمي في دعواه على ابن الجوزي! فالروايات الأربع التي ذكر أن ابن الجوزي رواها بإسناده المتصل إنما هي روايات مكذوبة موضوعة، رواها ابن الجوزي بإسناده المتصل (!) في «الموضوعات» (١/١٩٥-١٩٨) ثم قال: «هذه الأحاديث باطلة». وذكر بعد ذلك عللها بالتفصيل، وأنها تدور على كذّابين ومجاهيل، ثم قال: «وقد أُغرِيَ خلقٌ كثير من المهوسين بأن الخضر حيٌّ إلى اليوم، ورووا أنه التقى بعلي بن أبي طالب، وبعمر بن عبد العزيز، وأنَّ خلقاً كثيراً من الصالحين رأوه، وصنَّفَ بعضُ مَنْ سمع الحديث، ولم يعرفْ علله كتاباً جمع فيه ذلك، ولم يسأل ما نقل، وانتشر الأمر إلى أن جماعة من المتصنعين بالزهد يقولون: رأيناه وكلمناه، فواعجباً أَلَهُمْ فيه علامةٌ يعرفونه بها؟ وهل يجوز لعاقل أن يلقى شخصاً فيقول له الشخص: أنا الخضر، فيصدقه!!».

وقد بين ابن القيم رحمه اللّه في «المنار المنيف» (ص٦٧-٧٦) أن الأحاديث التي يُذكر فيها الخضِر وحياته، كلها كذب، ولا يصح في حياته حديث واحد، ثم ذكر شيئاً من هذه الأحاديث، ثم قال: سُئل إبراهيم الحربي عن تعمير الخضر وأنه باقٍ؟ فقال: مَنْ أحال على غائب لم يُنْتَصَفْ منه، وما ألقى هذا بين النّاس إلا شيطان. وسئل البخاري عن الخضر وإلياس، هل هما أحياء؟ فقال: كيف يكون هذا؟ وقد قال النبي ﷺ «لا يبقى على رأس مئة سنةٍ ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد».

وسئل عن ذلك كثير غيرهما من الأئمة فقالوا: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾. ثم ذكر ابن القيم النقول المستفيضة عن جماعة من الأئمة كشيخ الإسلام ابن تيمية، وعلي بن موسى الرضا، وأبو الحسين بن المنادي، وغيرهم، وذكر من المعقول عشرة أوجه فراجعها فإنها مفيدة جداً في تأييد موت الخضر عليه الصلاة والسلام وعلى نبينا وعلى جميع الأنبياء والمرسلين.